

يتناول هذا المعيار الدولي للمراجعة مسؤولية المراجع عن الإبلاغ بالأمور الرئيسية للمراجعة في تقرير المراجع. ويهدف إلى 1. تناول كل من حكم المراجع بشأن ما يتم الإبلاغ به في تقريره وشكل ومحتوى ذلك الإبلاغ. ويوفر الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة معلومات إضافية لمستخدمي القوائم المالية المستهدفين ("المستخدمين المستهدفين") لمساعدتهم في فهم تلك الأمور التي كانت لها، بحسب الحكم المني للمراجع، وقد يساعد الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة أيضا المستخدمين المستهدفين في فهم المنشأة ومجالات الاجتهاد المهمة من جانب الإدارة في القوائم المالية للمراجعة (راجع: الفقرات ٤٨٠-٤٨٣). قد يوفر أيضا الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة في تقرير المراجع للمستخدمين المستهدفين أساسا لزيادة العمل مع الإدارة والمكلفين بالحوكمة بشأن بعض الأمور المتعلقة بالمنشأة أو بالقوائم المالية للمراجعة أو بعملية المراجعة التي تم تنفيذها 4. يتم الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة في تقرير المراجع في سياق تكوين المراجع لرأيه في القوائم المالية ككل. ولا يعد الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة في تقرير المراجع: أ- بديلا عن الإفصاحات الواردة في القوائم المالية التي يطلب إطار التقرير المالي المنطبق من الإدارة تقديمها، أو التي تعد ضرورية لأي سبب آخر لتحقيق العرض العادل؛ أو ب- بديلا عن إبداء المراجع لرأي معدل، عندما يكون ذلك مطلوبًا بموجب ظروف ارتباط مراجعة معين وفقا لمعيار المراجعة (٧٠٥). ت- أو بديلا عن عملية التقرير وفقا لمعيار المراجعة (٥٧٠) عند وجود عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكا كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة؛ أو ث- رأيا منفصلا عن أمور بعينها. (راجع: الفقرات ٤٨٠-٤٨٣) وعلى الظروف التي يقرر المراجع فيها الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة في تقريره. وينطبق هذا المعيار أيضا عندما يكون مطلوبًا من المراجع بموجب الأنظمة أو اللوائح الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة في تقريره. "ومع ذلك، يحظر معيار المراجعة (٧٠٥) على المراجع الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة عندما يمتنع المراجع عن إبداء رأي في القوائم المالية، ما لم يكن ذلك الإبلاغ مطلوبًا بموجب نظام أو لائحة. تاريخ السريان: يسري هذا المعيار على أعمال مراجعة القوائم المالية المرتبط عليها اعتبارًا من ٢٠١٧/١/٨ أو بعد ذلك التاريخ الأهداف: تتمثل أهداف المراجع في تحديد الأمور الرئيسية للمراجعة، بعد تكوين رأي في القوائم المالية. يكون للمصطلح الآتي المعنى المبين أدناه: الأمور الرئيسية للمراجعة: تلك الأمور التي كانت لها، نحس الحالية. المتطلبات: تحديد الأمور الرئيسية للمراجعة: يجب على المراجع أن يحدد من بين الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، تلك الأمور التي تطلبت اهتماما كبيرا منه أثناء تنفيذ المراجعة. وعند إجراء هذا التحديد، يجب على المراجع أن يأخذ في الحسبان ما يلي: (راجع: الفقرات ١٨٠-١٨٣) (راجع: الفقرات ١٩٠-٢٢٠) ب- أحكام المراجع المهمة فيما يتعلق بالمجالات الواردة في القوائم المالية، التي انطوت على اجتهاد مهم من جانب الإدارة، بما في ذلك التقديرات المحاسبية التي تخضع لدرجة عالية من عدم التأكد المحيط بتقديرها. (راجع: الفقرتين ٢٣٠-٢٤٠) (راجع: الفقرتين ٢٦٠-٢٦٣) يجب على المراجع أن يحدد من بين الأمور المحددة وفقا للفقرة ٩ الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية، ومن ثم تعد هي الأمور الرئيسية للمراجعة. (راجع: الفقرات ١٨٠-٢٧٠) أ- الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة يجب أن يوضح المراجع كل أمر من الأمور الرئيسية للمراجعة في قسم منفصل، وباستخدام عنوان فرعي مناسب، ويجب أن تنص العبارات الاستهلالية في هذا القسم من تقرير المراجع على أن: (أ) الأمور الرئيسية للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت لها، الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية الحالية. (ب) هذه الأمور قد تم تناولها في سياق مراجعة القوائم المالية ككل، وعند تكوين رأي المراجع فيها، وأن المراجع لا يقدم رأيا منفصلا في هذه الأمور. (راجع: الفقرات ٣١٠-٣٣٠) الأمور الرئيسية للمراجعة ليست بديلا لإبداء رأي معدل عندما يكون المراجع مطالبا بتعديل الرأي وفقا لمعيار المراجعة (٧٠٥) نتيجة لأمر ما، فلا يجوز له أن يبلغ عن هذا الأمر في قسم الأمور الرئيسية للمراجعة في تقريره. (راجع: الفقرة ٤٨٠) إن وجدت، في القوائم المالية، السبب في اعتبار الأمر أحد الأمور التي لها أهمية بالغة عند المراجعة، ومن ثم تم تحديده بأنه أمر من الأمور الرئيسية للمراجعة؛ (راجع: الفقرات ٤٨٠-٤٨٣) أ-؛ كيفية التعامل مع الأمر أثناء المراجعة. (راجع: الفقرات ٤٦٠-٥١٧) الظروف التي لا يتم فيها الإبلاغ في تقرير المراجع عن أمر تم تحديده بأنه أحد الأمور الرئيسية للمراجعة على المراجع أن يوضح في تقريره كل أمر من الأمور الرئيسية للمراجعة، ما لم: (راجع: الفقرات ٥٦٠-٥٦٣) أ- تمنع الأنظمة أو اللوائح الإفصاح العلني عن هذا الأمر؛ أو (راجع: الفقرة ٥٢٠) وذلك في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريره لأن التبعات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بدرجة معقولة أن تفوق فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ. ١. التفاعل بين وصف الأمور الرئيسية للمراجعة والعناصر الأخرى المطلوب إدراجها في تقرير المراجع يعد الأمر الذي ينشأ عنه رأي معدل وفقا لمعيار المراجعة (٧٠٥)، أو الذي ينشأ عنه عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكا كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة وفقا لمعيار المراجعة

(٥٧٠)، يعد بطبيعته من الأمور الرئيسة للمراجعة. ففي مثل هذه الظروف، لا يجوز أن يتم إيضاح هذه الأمور في قسم الأمور الرئيسة للمراجعة في تقرير المراجع، ولا تنطبق المتطلبات الواردة في الفقرتين ١٣ و ١٤. وندلا من ذلك، يجب على المراجع: أ) التقرير عن هذه الأمور وفقا لمعايير المراجعة المنطبقة؛ ب) إدراج إشارة في قسم الأمور الرئيسة للمراجعة إلى قسم أساس الرأي المتحفظ (المعارض) أو إلى قسم عدم التأكد الجوهرى المتعلق بالاستمرارية. (راجع: الفقرتين أ٦ و ٧) شكل ومحتوى قسم الأمور الرئيسة للمراجعة في ظروف أخرى اعتمادا على حقائق وظروف المنشأة والمراجعة، أنه لا توجد أمور رئيسة للمراجعة للإبلاغ عنها، أو أن الأمور الرئيسة للمراجعة المراد الإبلاغ عنها هي فقط تلك الأمور التي تم تناولها في الفقرة ١٥، فيجب عليه إدراج عبارة بهذا المعنى في قسم منفصل من تقريره تحت عنوان "الأمور الرئيسة للمراجعة". (راجع: الفقرات أ٥٧-أ٥٩) الاتصال بالمكلفين بالحوكمة يجب على المراجع أن يبلغ المكلفين بالحوكمة بما يلي. أ) تلك الأمور التي حدد أنها الأمور الرئيسة للمراجعة؛ أو ب) قراره بعدم وجود أمور رئيسة للمراجعة ليتم الإبلاغ عنها في تقريره،